حوار صريح حول دور الدولة في دعم الزراعة

وزير الزراعة: الدعم الذي كان يُقدم من الحكومة للقطاع الزراعي قبل الحرب أقل بكثير من اليوم!

• قطنا يطمئن الفلاحين: زيادة الدعم للقطاع الزراعي مطلوبة بشكل ملح

• خزعل: الحرب جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار بالدعم

هناء غانم

أوضح وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن الدعم الذي كان يقدم للقطاع الزراعي قبل الحرب أقل بكثير مما يقدم الآن بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي نمر بها اليوم لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج ومستويات المعيشة وتكاليفها وانخفاض الحيازة والتي أثرت جميعها على إيجابية الدعم المقدم وشكلت عائقاً كبيراً في مسيرة تطوير هذا القطاع وتحقيق استقراره.

وأكد قطنا خلال ورشة العمل الحوارية التي أقامها الاتحاد العام للفلاحين تحت عنوان: «دور الدولة في دعم القطاع الزراعي والفلاح السوري والدعم الأكثر جدوى» استمرار الدعم للنهوض بالقطاع الزراعي، معتبراً أن الدعم وسيلة لتحقيق السياسات الزراعية والاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الريفية والتوازن بين العرض والطلب ومصالح المنتج والمستهلك، وأن الدعم موجود بكل مفصل من حلقات سلسلة الإنتاج وذلك عبر دعم مستلزمات ووسائل الإنتاج وأسعار المنتجات والخدمات المساعدة والتمكينية، وبيّن أن زيادة الدعم لهذا القطاع مطلوب في المدى القصير بشكل ملح.

وخلال الجلسة تحدث قطنا حول الواقع الراهن للدعم الحكومي وإمكانية استمراره والرؤى المستقبلية، مبيناً أن الوزارة مستمرة في تطوير السياسات التي تعمل عليها وفق نتائج ملتقى تطوير القطاع الزراعي، لافتاً إلى ضرورة التعاون والتكامل بين جميع الجهات المعنية لتطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات وإيجاد التمويل اللازم لتنفيذها والذي يشكل العامل الرئيس لتحقيق هذه الإستراتيجيات.

وأكد الوزير أهمية التشاركية في الحوار بين الوزارة والاتحادات والنقابات والمنظمات للتشاور حول الأساليب الزراعية المتبعة سابقاً وكيفية تطويرها ووضع رؤية جديدة لتطوير إستراتيجيات الدعم الزراعي في سورية لتكون مناسبة للفلاحين وتتوافق مع إمكانيات الدولة لتأمينها.

وأشار قطنا إلى أهمية الورشة لأنها تتحدث عن الدعم الزراعي بناءً على مسح ميداني لآراء الفلاحين في اجتماعات متعددة وتحليل هذه الاستمارات لوضع الحلول المناسبة لدعم القطاع الزراعي وتطويره وفقاً لهذه الرؤى كجهات حكومية، موضحاً أن نتائج الاستمارات تتوافق مع نتائج ملتقى تطوير القطاع الزراعي، لذلك يجب الأخذ البحث عن التنفيذ ووضع الأدوات الملائمة لذلك وتوفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ هذه السياسات والبرامج.

بدوره رئيس اتحاد الفلاحين أحمد صالح إبراهيم رد على الوزير قائلاً: إن الورشة اليوم تبين دور الحكومة في دعم القطاع الزراعي والفلاحين حيث كانت مستلزمات الإنتاج قبل الحرب ثابتة ومدعومة وخاصة للمحاصيل الإستراتيجية، لكن الوضع الحالي مختلف حيث تتغير قيمة مستلزمات الإنتاج بشكل سريع ضمن الموسم الزراعي الواحد لذلك يكون الفلاح غير مستقر بسبب عدم ثباتية الأسعار بالإضافة إلى الكثير من الصعوبات والثغرات التي تواجه الفلاحين.

وبين أن الورشة مع المختصين في الحكومة تأتي لمناقشة هذه الصعوبات بعد الاطلاع على آراء الفلاحين في المحافظات السورية لوضع مخرجات جديدة تسهم في دعم القطاع الزراعي والفلاح في المرحلة القادمة.

وتحت عنوان: تقييم السياسات والبرامج السابقة لدعم القطاع الزراعي في سورية ذكر رئيس مجلس الوزراء الأسبق الدكتور عادل سفر أن سورية تولي القطاع الزراعي الأهمية الكبرى وتقدم له العديد من وسائل الدعم والخدمات وفق برامج وخطط كان لها الدور الكبير في تطوير هذا القطاع ولاسيما زيادة المساحات المزروعة والإنتاجية، مشيراً إلى الصعوبات والتحديات التي واجهت موضوع الدعم ولعل أبرزها التغيرات المناخية وعدم وجود مؤسسات تسويقية.

وفي سياق متصل أكد رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو دور القطاع الخاص في دعم وتطوير القطاع الزراعي، لافتاً إلى ضرورة تكامل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على إعادة تقييم هذه الشراكة خلال المراحل السابقة والوقوف على أسباب الفشل وفرص النجاح وإعادة بناء الثقة من خلال استقرار رأس المال والنظام المالي والمصرفي.

وأوضح رئيس قسم الإرشاد الزراعي في المركز العربي أكساد الدكتور محمد العبد الله أن المركز قدم دعماً كبيراً للمزارعين في سورية دولة المقر بصورة مباشرة من خلال سبل العيش التي يتم تنفيذها منذ بداية الأزمة في سورية وخاصة الأسر الفقيرة والمتضررة في جميع المحافظات.

ولفت إلى أن المشاركة تهدف إلى تقديم مقترحات جديدة لدعم الفلاحين من خلال تجارب كثيرة تقدمها أكساد كمستلزمات إنتاج للفلاحين في القطاع النباتي والحيواني بالإضافة إلى الأعلاف والبذور المحسّنة والمعدات الزراعية والتدريب المباشر للفلاحين والمرأة الريفية لتأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أمين عام اتحاد الفلاحين العرب خالد خزعل أن دعم الحكومة للقطاع الزراعي ليس بجديد لكن الظروف الاقتصادية والحرب الاقتصادية جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار في دعم الفلاحين لافتاً إلى أن ورشة العمل تعبر عن وجهة نظر بين الحكومة والفلاحين ضمن حوار مفيد على أمل التوصل لقاسم مشترك لمعرفة (مالهم وما عليهم) مشيراً إلى أن وزير الزراعة وخلال حديثه أشار إلى نقاط دعم مخفية تقدمها الحكومة.

وأشار خزعل إلى أن الدعم يجب أن يتزامن مع الأمن الغذائي وأن الدعم يجب ألا يكون في جميع النواحي وهناك مطارح يجب أن يكون فيها الدعم أساسي ولاسيما مستلزمات الإنتاج.

لذلك وحسب –خزعل– نحن اليوم بحاجة لدعم المحاصيل الإستراتيجية والأهم هو القمح وبالوقت نفسه الزراعة التعاقدية لو كانت ظروفنا أفضل لكان رأينا مختلفاً وكان على الحكومة أن تقدم للفلاح دعماً وقروضاً بنسبة ٥٠ بالمئة فالفلاح هو قوة بشرية يجب الاهتمام بها للمحافظة على استمرار العملية الإنتاجية مشيراً إلى أن آلية الدعم على المنتج النهائي أمر مهم لتلافي حلقات الفساد التي قد تحدث.

ودعا أمين عام اتحاد الفلاحين العرب إلى عقد ورشة عمل لتامين الأمن الغذائي (لأن القادم لا أحد يعلم به) على حد قوله ولاسيما في ظل الظروف الراهنة، لافتاً إلى أن الحكومة والفلاح فريق عمل واحد.. وعلينا وضع الأساسيات التي يجب بناء الدعم عليها لأن الدعم أولاً وأخيراً يخضع لسياسات الدول.

روسيا تقدم مليون دولار لدعم الصناعات الزراعية في سورية

المصري لـ«الوطن»: المطلوب ترشيح خمسين شركة لتدريب كوادرها من قبل «اليونيدو»

رامز محفوظ

ذكر رئيس اتحاد غرف الصناعة رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أن مشروع تنشيط ودعم قطاع الصناعات الغذائية الزراعية السورية تم إطلاقه من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» برعاية وزارة الصناعة ودعم من الاتحاد الروسي.

وأشار إلى أن منظمة اليونيدو تسعى إلى دعم الصناعات الغذائية الزراعية في سورية والاجتماع الذي عقد مع المنسق الوطني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الهدف منه بحث آلية دعم وتطوير قطاع الألبان والأجبان والكونسروة والزيتون.

ولفت إلى أن الاتحاد الروسي رصد نحو مليون دولار لدعم قطاع الصناعات الزراعية في سورية وكانت لديه رؤية بأن يكون هناك تبادل للخبرات والكوادر في قطاع الألبان والأجبان والكونسروة والزيتون باعتبار أن هذا الدعم يعتبر الأهم والأفضل خلال المرحلة الحالية.

وأوضح المصري أن غرفة صناعة دمشق وريفها فتحت باب الترشيح للشركات الصناعية الغذائية الخاصة منها والعامة والتي ترغب بتدريب كوادرها والاستفادة من الخبرات المحلية والخبرات الدولية المختصة بتنشيط قطاع الصناعات الغذائية الزراعية. وبين أنه سيعقد اجتماع ثان في الغرفة اليوم الإثنين من أجل معرفة الشركات التي تقدمت بطلبات ترشح، لافتاً إلى أن المطلوب للترشح ٥٠ شركة على الأقل والعدد مفتوح لأكثر من هذا العدد وذلك من أجل البدء بتدريب كوادر هذه الشركات، مؤكداً أن موضوع تدريب الكوادر وصقل مهاراتها أمر يهم وزارة الصناعة وغرفة صناعة دمشق وريفها.

وأكد المصري أن منظمة اليونيدو تنفذ هذا البرنامج بهدف نقل أفضل الممارسات الدولية بالتطوير الصناعي والابتكار من خلال توفير دعم فني متخصص لتعزيز قدرات الشركات في مجال الألبان والفواكه والخضراوات والإنتاج والتطوير التكنولوجي، وجودة المنتجات، وتعزيز التنافسية، والنفاذ إلى الأسواق الدولية، واعتماد الطاقة المتجددة وحماية البيئة وقضايا النوع الاجتماعي، وبناء الشراكات الإستراتيجية على المستويين الوطني والدولي.

ولفت إلى أن البرنامج سيقوم بالتدخل الفني المباشر من خلال تقديم الدعم ومواكبة الشركات ميدانياً من نخبة من الخبراء المحليين والدوليين في تنفيذ برامج التطوير الخاصة بكل شركة في المجالات المذكورة، مؤكداً أنه في نهاية هذا البرنامج ستتمكن الشركات من تقديم منتجات مطورة، والارتقاء بنظم التعبئة والتغليف، ورفع كفاءة العمليات الإدارية والفنية لتتوافق مع المتطلبات الدولية للجودة وسلامة الغذاء، إضافة إلى تطوير جاهزية التصدير وإستراتيجيات وخطط التسويق الدولي، والحصول على الخدمات اللوجستية المعززة، وبناء العلامة التجارية الدولية.

وختم المصري بالقول إنه للمرة الأولى يكون هناك دعم من منظمة اليونيدو، موضحاً أن قيام منظمات أجنبية بتقديم الدعم للمشروعات السورية تحت غطاء الأمم المتحدة يعتبر أمراً مهماً جداً وخصوصاً أن آخر دعم قدم من منظمات الأمم المتحدة كان قبل عام ٢٠١١.

وكان قد عقد في مقر غرفة صناعة دمشق وريفها اجتماع مع المنسق الوطني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية علي إسماعيل وذلك لبحث آلية دعم وتطوير قطاع الألبان والأجبان والكونسروة والزيتون، برئاسة كل من رئيس الغرفة غزوان المصري، ونائب رئيس الغرفة رئيس القطاع الغذائي طلال قلعه جي، وحضور كل من أمين سر الغرفة، محمد أيمن مولوي، ومدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصناعة مطيع الريم، ومعاون مدير عام المؤسسة الغذائية في وزارة الصناعة كفاح جقموق، ومدير سياسات التسويق في وزارة الصناعة حيان عباس، وعدد من رؤساء اللجان الفرعية للقطاع الغذائي.

ويأتي الاجتماع تمهيداً للاجتماع الموسع الذي سيعقد في مقر الغرفة مع ممثلي شركات القطاع الغذائي للتعريف بالمشروع الريادي لتنشيط قطاع الذي أطلقته منظمة اليونيدو برعاية وزارة الصناعة السورية ودعم الاتحاد الروسي، وذلك من خلال برنامج مجاني لتطوير القدرات وتعزيز الابتكار في شركات الصناعات الغذائية الزراعية بهدف نقل أفضل الممارسات الدولية في التطوير الصناعي والابتكار من خلال توفير دعم فني متخصص لتعزيز قدرات الشركات في مجال الألبان والفواكه والخضراوات وزيت الزيتون.

الضرائب والرسوم تعمم أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة أصبح ٢٧٩ ألف ليرة

مدير في وزارة المالية لـ«الوطن»: معظم الرواتب والأجور للعاملين في الجهات العامة أصبحت ضمن الشريحة الثانية بضريبة دخل ٧ بالمئة

عبد الهادي شباط

أوضحت هيئة الضرائب والرسوم بتعميم يحمل الرقم ١٠٥ أن الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل أصبح ٢٧٩ ألف ليرة.

واعتبر مدير في وزارة المالية أن معظم الرواتب والأجور للعاملين في الجهات العامة أصبحت ضمن الشريحة الثانية التي تبدأ ٢٥٠ ألف ليرة و٤٥٠ ألف ليرة وقيمة ضريبة الدخل المطبقة على هذه الشريحة هي ٧ بالمئة.

وكان المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ حدد الشرائح الضريبية وقيمة الضريبة حيث تبدأ النسبة المئوية للضريبة في الشريحة الأولى ٥ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى و(٢٥٠,٠٠٠) ليرة و٧ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (٢٥٠,٠٠١ و٤٥٠,٠٠٠) ليرة. و٩ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (٤٥٠,٠٠١ و٦٥٠,٠٠٠) ليرة و١١ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (٦٥٠,٠٠١ و٨٥٠,٠٠٠) ليرة و١٣ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (٨٥٠,٠٠١ و١,١٠٠,٠٠٠) ليرة. و١٥ بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز (١,١٠٠,٠٠٠/) ليرة.

بينما أكدت وزارة المالية في تصريح لها لـ«الوطن» أن تنفيذ الزيادة على الأجور ستنفذ على رواتب وأجور شهر آذار المقبل التي تصرف مع نهاية الشهر الجاري، وبين معاون الوزير منهل هناوي حول فتح السقوف (للعاملين الذين لم يعودوا يستفيدون من الترفيعات الدورية) أن ذلك يحتاج لصك تشريعي لكن السقوف المعمول بها حالياً (النافذة على الرواتب التي لم تسقف بعد) سيتم رفعها حكماً بما يكافئ قيمة الزيادة ٥٠ بالمئة.

وعلى التوازي لذلك سيتم رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل ليصبح معادلاً لراتب تعيين عامل من الفئة الخامسة بعد الزيادة (٢٧٩ ألف ليرة) بدلاً من الحد الأدنى المعفى سابقاً (قبل زيادة الرواتب والأجور) والذي كان بحدود ١٨٥ ألف ليرة.

واعتبر أن المرسوم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ منح مرونة في التعامل مع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل لجهة ربطه هذا الحد بما يعادل الحد الأدنى العام للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام.

وتعد الزيادة الأخيرة على الرواتب والأجور هي الثانية خلال الأشهر الستة الأخيرة حيث نص المرسومان الخاصان بزيادة الرواتب والأجور والمقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين من العسكريين والمدنيين.

ما التوجه الحكومي لأسعار المشتقات النفطية؟

عربش لـ«الوطن»: باتت قريبة من الأسعار العالمية.. ومن الممكن أن الارتفاع بسبب أزمة الشحن في باب المندب

جلنار العلي

يعتبر الكثير من المتابعين للقرارات الحكومية المتعلقة بتحديد الأسعار وخاصة أسعار المشتقات النفطية أن الحكومة تتوجه بشكل واضح لتحرير أسعارها، وخاصة مع إصدار نشرة جديدة كل ١٠ أيام، وهذا ما شكل الكثير من التساؤلات عن الدور الحكومي إزاء ذلك، وخاصة أن تحرير أسعار حوامل الطاقة يعني تعويمها، وأن أسعارها سترتبط بشكل مباشر بالأسعار العالمية، إضافة إلى ماهية الإجراءات التي يجب أن تترافق مع هذا القرار إن تم اتخاذه بشكل واضح.

الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش، رأى في تصريح لـ«الوطن»، أن أسعار المشتقات النفطية تعتبر شبه محررة، بدليل وصول سعر ليتر البنزين أوكتان ٩٥ إلى نحو ١٤ ألف ليرة، وليتر المازوت إلى نحو ١٢ ألف ليرة، وإصدار نشرات دورية تتحرك فيها الأسعار صعوداً وهبوطاً بذريعة التماشي مع الأسعار العالمية، وإنما تكمن المشكلة الحقيقية حسب التكاليف، موضحاً أن معظم النفط الخام الذي تستورده الحكومة يكون عن طريق خطوط ائتمانية أو بموجب علاقات فيكون الدفع لأجل، ولكن يتم التسعير داخلياً وفقاً للأسعار العالمية، كما أن تكاليف التكرير داخلياً تعتبر مرتفعة قياساً بالتكاليف العالمية بسبب قدم المصافي السورية، إضافة إلى أن مردود التكرير يعد أقل من المعدل العالمي، وهذا ما يرفع الأسعار داخلياً، متابعاً: «ولكن يعد المواطن مجبراً على شراء المشتقات النفطية بهذه الأسعار، نتيجة عدم قدرة الحكومة على إصلاح عملية الإنتاج، وهذا الأمر يشكل عبئاً حقيقياً على المواطن».

وأشار عربش إلى أن أسعار المشتقات النفطية في سورية تزيد على الأسعار العالمية بنسبة قليلة، إذ يتم احتساب السعر وفقاً لهذه الأسعار إضافة إلى هامش ربح معين، كما أنه لو تم المقارنة مع الدول المجاورة غير المنتجة للمشتقات النفطية فإن الأسعار في سورية تزيد عن لبنان على الرغم من أن البنزين فيها أجود من البنزين السوري، ناهيك بضريبة القيمة المضافة المفروضة على المشتقات النفطية في لبنان، التي تعد كبيرة نوعاً ما، إضافة إلى أن هامش ربح المحطات في لبنان أعلى منه في سورية، لافتاً إلى أن صعوبة الظروف الدولية والمشاكل الأمنية في باب المندب الذي تصدر من خلاله كميات كبيرة من النفط الخام، أثرت في أسعار المشتقات النفطية بالمجمل، وهناك مخاوف من ارتفاعها بشكل أكبر وهذا الأمر قد يؤثر في الأسعار العالمية.

وإلى ذلك، بين عربش أنه منذ شهر آب ارتفع سعر ليتر البنزين أوكتان ٩٠ نحو ٥٢٥ بالمئة، إذ كان سعره حينها ٣٠٠٠ ليصل فيما بعد إلى ٨٠٠٠ ليرة، ثم تم رفع سعر ٥ مرات بمقدار ٥٠٠ ليرة في كل مرة، ليصل سعره إلى ١٠٥٠٠ ليرة، من دون أي احتساب للتكاليف الحقيقية، معتبراً أن الحكومة توهم المواطن بأنها دقيقة في حساب التكاليف، ومع ذلك يجب على الحكومة عندما تسعر بسعر التكلفة من دون تقديم دعم حقيقي للمواطن، أن تسعّر قوة العمل بشكل مناسب، أي يجب أن تكون أجور الموظفين العاملين بأجور مناسبة لهذه التكاليف حتى وإن كانت عالمية، وإلا فإن الحكومة ستكون مجبرة على تقديم دعم للمواطن.

وفي سياق متصل، وحول جدوى تحرير أسعار المشتقات النفطية في سورية، اعتبر عربش أن هذه الخطوة يجب أن تترافق مع تحرير الاقتصاد بشكل كامل، إذ لا يمكن أن تكون الحكومة هي صاحبة القرار والتاجر في آن واحد، لأنها عندما تكون كذلك فإن القرارات ستأتي دوماً لمصلحتها كتاجر، لذا فعند تحرير الاقتصاد بالكامل يجب أن تخرج الحكومة من العملية الإنتاجية من ناحية التسعير والتسويق وكل ما إلى ذلك، وهذا الأمر غير موجود حالياً بالأسواق.

ورأى عربش أن تحرير أسعار المشتقات النفطية يجب أن يترافق أيضاً مع تأمين حاجة السوق بما يكفيه، بحيث يتم القضاء على السوق السوداء، ومع السماح للمواطن بالحصول على الكميات التي يرغب بها من دون بطاقة، لأن تقييد الكميات يساهم في رفع الأسعار بالسوق السوداء وتعزيز نفوذها، لذا فإن التحرير يجب ألا يكون من زاوية ضيقة بل يجب أن يكون شاملاً، موجهاً نداء للحكومة: «دعوا الاقتصاد يعمل وفقاً لقوانينه، وليس وفقاً لإجراءاتكم التي أثبتت الأيام أنها فاشلة».